

تقرير الشال

قبل خصم 10٪ لصالح احتياطي الأجيال القادمة

249,5 مليون دينار عجز الموازنة حتى نهاية فبراير



أشار تقرير «الشال» إلى أن جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية فبراير 2020 من السنة المالية الحالية 15,75 مليار دينار، أو ما نسبته نحو 799,6٪ من جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بأكملها والبالغة نحو 15,812 مليار دينار، وفقاً لوزارة المالية.

وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية حتى 2020/02/29، نحو 14,31 مليار دينار أي بما نسبته نحو 103,2٪ من الإيرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية بأكملها والبالغة نحو 13,86 مليار دينار، وبما نسبته نحو 90,8٪ من جملة الإيرادات المحصلة، وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 64 دولاراً خلال الشهر الأحدث عشر الأولى من السنة المالية الحالية 2020/2019.

وتم تحصيل ما قيمته نحو 1,44 مليار دينار إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ نحو 131,46 مليون دينار، بينما كان المقدّر في الموازنة للسنة المالية الحالية بأكملها نحو 1,94 مليار دينار، أي أن المحقق إن استمر عند هذا المعدل الشهري، سيكون أدنى للسنة المالية الحالية بأكملها بنحو 370,9 مليون دينار عن ذلك المقدّر. وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قد قدرت بنحو 22,5 مليار دينار، وصرف فعلياً حتى 2020/02/29 نحو 13,84 مليار دينار، وتم الالتزام بنحو 2,16 مليار دينار وباتت في حكم المصروف، لتصبح جملة المصروفات الفعلية وما في

حكمها نحو 16,006 مليار دينار، وبلغ المعدل الشهري للمصروفات والالتزام نحو 1,45 مليار دينار. ورغم أن نشرة «المالية» تذهب إلى خلاصة مؤداها أن الموازنة في نهاية الشهر الحادي عشر من السنة المالية الحالية قد حققت عجزاً بلغ نحو 249,58 مليون دينار، قبل خصم 10٪ من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة، علماً بأن معدل الإنفاق الشهري سوف يرتفع كثيراً مع نهاية السنة المالية. ورقم الفائض أو العجز في الحساب الختامي للسنة المالية يعتمد أساساً على أسعار النفط وإنتاجه ما تبقى من السنة المالية الحالية، والأسعار أصبحت من معدلاتها السابقة، وقد يرتفع العجز عن المتوقع سابقاً نتيجة انخفاض أسعار النفط بشكل كبير بسبب تفشي وباء كورونا وتأثيره المباشر على الاقتصاد الكلي والحلي.

وتسعى stc من خلال هذا المبادرة التي تدعم القرارات الحكومية المتعلقة بالالتزام بالبقاء في المنزل حرصاً على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين، لذا ارتأت الشركة أن مثل هذا العرض سيسهل على العملاء البقاء بالمنزل في الوقت الذي يمكنهم فيه الاستمتاع بالخدمات المجانية عبر الإنترنت دون قلق، الأمر الذي يمثل أحد أركان استراتيجية المسؤولية المجتمعية للشركة. وتعليقاً على هذه المبادرة، قال الرئيس التنفيذي لشركة stc م.م. زيد الحربي: «منذ تفشي فيروس كورونا، لم تال الشركة جهداً في سبيل الوقوف إلى جانب العملاء والتعاون مع مؤسسات الدولة للوقاية من الفيروس وكذلك تقديم التوعية الطبية اللازمة لتجنبه». وأضاف: «لم تتوان الشركة عن مشاركة الجهات الحكومية في تنفيذ خطتها للقضاء على الفيروس. وأود في هذا المجال أن أقدم بالشكر إلى الحكومة الكويتية على الجهود المبذولة في مواجهة فيروس كورونا، وكذلك على مبادرة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية stc، الرائدة في تمكين التحول الرقمي وتقديم الخدمات المبتكرة والمنصات المتكاملة للعملاء في الكويت، عن منح عملاء الشركة دقائق محلية مجانية وغير محدودة لجميع شبكات الهاتف النقال المحلية وبإقامة انترنت بسعة 5 جيجابايت يومياً ابتداءً من 22 مارس إلى 20 أبريل.

وقالت الشركة في بيان لها إن هذه المبادرة غير المسبوقة، تأتي في إطار جهود stc المتواصلة لدعم أنشطة الوقاية من الأمراض المعدية وكذلك سياستها المستدامة بشأن دعم الصحة والسلامة والتوعية المجتمعية، مشيرة إلى أنه سيتم تفعيل المكالمات المحلية غير المحدودة المجانية لجميع الشبكات تلقائياً وذلك لجميع عملاء الدفع المسبق والدفع الأجل.

وللحصول على سعة الإنترنت المجانية 5 جيجابايت يمكن لجميع عملاء stc تفعيل الخدمة عن طريق تطبيق mystc أو إرسال رسالة نصية يومياً بقر رقم 85 وإرسالها إلى رقم هاتف 567 وذلك لعملاء الدفع المسبق والدفع الأجل، دون تطبيق سياسة الاستخدام العادل.

وتسعى stc من خلال هذا المبادرة التي تدعم القرارات الحكومية المتعلقة بالالتزام بالبقاء في المنزل حرصاً على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين، لذا ارتأت الشركة أن مثل هذا العرض سيسهل على العملاء البقاء بالمنزل في الوقت الذي يمكنهم فيه الاستمتاع بالخدمات المجانية عبر الإنترنت دون قلق، الأمر الذي يمثل أحد أركان استراتيجية المسؤولية المجتمعية للشركة. وتعليقاً على هذه المبادرة، قال الرئيس التنفيذي لشركة stc م.م. زيد الحربي: «منذ تفشي فيروس كورونا، لم تال الشركة جهداً في سبيل الوقوف إلى جانب العملاء والتعاون مع مؤسسات الدولة للوقاية من الفيروس وكذلك تقديم التوعية الطبية اللازمة لتجنبه». وأضاف: «لم تتوان الشركة عن مشاركة الجهات الحكومية في تنفيذ خطتها للقضاء على الفيروس. وأود في هذا المجال أن أقدم بالشكر إلى الحكومة الكويتية على الجهود المبذولة في مواجهة فيروس كورونا، وكذلك على مبادرة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد

حرصاً على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين

«stc»: إنترنت مجاني ودقائق غير محدودة لعملائنا



م.م. زيد الحربي

وزير الدفاع أحمد المنصور الصباح، وتعاون الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات بما أثمر عن هذه الخطوة». وأشار الحربي إلى أن الشركة قامت بعدد من الأنشطة في سبيل تقديم الدعم والتوعية الصحية، حيث منحت مكالمات صوتية محلية غير محدودة للزلاء والعاملين في منتهز الخيران ومنتجع الجوان بمنطقة الجليصة من رجال أمن وطاقم صحي، وصولاً إلى إطلاق حملة «سلامتك مهمنا» والتي تستهدف تعزيز الوعي ونشر كل الأخبار والإرشادات المتعلقة بفيروس كورونا أول بأول في مبادرة منها لدعم أنشطة الدولة الوقائية والواصل خدمات الاتصالات بالهاتف بين العاملين هناك وللاستمرار التواصل بين النزلاء وأسرة، وفي بادرة لرد الجميل إلى المجتمع الكويتي.

أيضاً بزيارة مطار الكويت الدولي من أجل توزيع الكمادات الصحية ومواد التعقيم، والمنشورات التوعوية على موظفي المطار والمسافرين المغادرين والعائدين إلى أرض الوطن، حيث قامت مجموعة علي عبدالوهاب لقطاع الصيدلة بالتعاون مع stc بتوفير كافة المنتجات التي تم توزيعها. والآن قررت الشركة منح دقائق محلية مجانية غير محدودة لجميع العملاء stc، حرصاً على سلامة أهلاً ووطننا الحبيب الكويت، وانعكاساً للدور المحوري الذي يقوم به القطاع الخاص تجاه دعم المجتمع. وأختتم الحربي قائلاً: «سنواصل تنفيذ استراتيجيتنا من أجل تمكين التحول الرقمي وتقديم حلول تقنية متكاملة، للأفراد والشركات، ودفوع أعمالنا إلى مجالات جديدة من النمو المستدام عبر سلسلة من المبادرات المبتكرة التي تستهدف الارتقاء بمستوى الكفاءة التشغيلية، وتحسين تجربة العملاء، وتقديم أفضل الخدمات والمنتجات التي تلبي احتياجات عملائنا، فضلاً عن الاستثمار في البنية التحتية المتطورة لشبكة الجيل الخامس 5G، حيث تمتلك الشركة أكبر شبكة 5G بنسبة تغطية 100٪ للمناطق المأهولة بالسكان في نهاية عام 2019».

الاقتصاد المحلي بحاجة إلى إدارة مختلفة جوهرياً

قال تقرير «الشال» الاقتصادي إن الكويت تعرضت لإصابتين هما كورونا وحرب أسعار النفط، وآخر ما يحتاجه في مثل هذه الظروف تلك النزعة النيابية الشعبية بالتدخل في قضايا القروض وتقويض استقرار البلد المالي من أجل كرسي النيابة. وأضاف التقرير أن بنك الكويت المركزي خفض سعر الخصم 100 نقطة أساس ليصبح سعر الخصم في أدنى مستوياته على الإطلاق، وذلك هو التخفيض الثالث مقابل 5 تخفيضات للفيديري منذ يوليو 2019 واحتفظ الدينار بهامش كبير دعماً لتوطينه.

وقد يتجاوز الاقتصاد العالمي أزمته وقد لا يتجاوزها، ولكن يبقى اقتصاد الإصابتين أو الاقتصاد المحلي الذي فوت كل فرصة إصلاح على مر الزمن، بحاجة إلى إدارة مختلفة

قال تقرير «الشال» الاقتصادي إن الكويت تعرضت لإصابتين هما كورونا وحرب أسعار النفط، وآخر ما يحتاجه في مثل هذه الظروف تلك النزعة النيابية الشعبية بالتدخل في قضايا القروض وتقويض استقرار البلد المالي من أجل كرسي النيابة. وأضاف التقرير أن بنك الكويت المركزي خفض سعر الخصم 100 نقطة أساس ليصبح سعر الخصم في أدنى مستوياته على الإطلاق، وذلك هو التخفيض الثالث مقابل 5 تخفيضات للفيديري منذ يوليو 2019 واحتفظ الدينار بهامش كبير دعماً لتوطينه.

284,5 مليون دينار سيولة العقار خلال فبراير الماضي

انخفضت في فبراير 2020 مقارنة بسببولة يناير 2020، حيث بلغت جملة قيمة تداولات الوكالات والشركات لشهر فبراير نحو 284,5 مليون دينار، وهي قيمة أدنى بما نسبته 20,5٪ عن مستوى سيولة يناير 2020 البالغة نحو 357,9 مليون دينار، وانخفضت 1,9٪ مقارنة بسببولة فبراير 2019 عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 290,1 مليون دينار، حسب وزارة العدل (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي).

وأضاف التقرير أن تداولات فبراير توزعت ما بين نحو 280,4 مليون دينار عقوداً، ونحو 4,1 مليار دينار وكالات، وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 477 صفقة، توزعت على 461 عقوداً و16 وكالات، وحصدت محافظة الأحمدية أعلى عدد من الصفقات بـ 138 صفقة وممثلة بنحو 28,9٪ من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة مبارك الكبير بـ 101 صفقة وتمثل نحو 21,2٪، في حين حظيت محافظة الجبيرة على أدنى عدد من الصفقات بـ 26 صفقة ممثلة بنحو 5,7٪. وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 119,2 مليون دينار منخفضة 16٪ مقارنة بيناير عندما بلغت نحو 142 مليون دينار، بينما ارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 41,9٪ من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 39,7٪ في يناير.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 61,2 مليون دينار أي بانخفاض بنحو 41,8٪ مقارنة بالشهر السابق (يناير 2020) حين بلغت نحو 105,1 مليون دينار، وانخفضت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 21,5٪ مقارنة بما نسبته 29,4٪ في يناير.

وانخفضت أيضاً، قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 104 ملايين دينار، أي انخفضت بنحو 1,2٪ مقارنة بنحو 105,3 ملايين دينار في يناير. وارتفعت مساهمتها في قيمة التداولات العقارية إلى نحو 36,6٪ مقارنة بما نسبته 29,4٪ في يناير. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 56,7 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات فبراير 2020 أعلى بنحو 83,6٪ عن متوسط آخر 12 شهراً، وبلغ عدد صفقاته 18 صفقة مقارنة بـ 19 صفقة ليناير، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة ليناير نحو 5,8 ملايين دينار مقارنة بمعدل يناير والبالغ نحو 5,5 ملايين دينار، أي بارتفاع 4,3٪.

انخفضت في فبراير 2020 مقارنة بسببولة يناير 2020، حيث بلغت جملة قيمة تداولات الوكالات والشركات لشهر فبراير نحو 284,5 مليون دينار، وهي قيمة أدنى بما نسبته 20,5٪ عن مستوى سيولة يناير 2020 البالغة نحو 357,9 مليون دينار، وانخفضت 1,9٪ مقارنة بسببولة فبراير 2019 عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 290,1 مليون دينار، حسب وزارة العدل (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي).

وأضاف التقرير أن تداولات فبراير توزعت ما بين نحو 280,4 مليون دينار عقوداً، ونحو 4,1 مليار دينار وكالات، وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 477 صفقة، توزعت على 461 عقوداً و16 وكالات، وحصدت محافظة الأحمدية أعلى عدد من الصفقات بـ 138 صفقة وممثلة بنحو 28,9٪ من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة مبارك الكبير بـ 101 صفقة وتمثل نحو 21,2٪، في حين حظيت محافظة الجبيرة على أدنى عدد من الصفقات بـ 26 صفقة ممثلة بنحو 5,7٪. وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 119,2 مليون دينار منخفضة 16٪ مقارنة بيناير عندما بلغت نحو 142 مليون دينار، بينما ارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 41,9٪ من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 39,7٪ في يناير.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 61,2 مليون دينار أي بانخفاض بنحو 41,8٪ مقارنة بالشهر السابق (يناير 2020) حين بلغت نحو 105,1 مليون دينار، وانخفضت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 21,5٪ مقارنة بما نسبته 29,4٪ في يناير.

وانخفضت أيضاً، قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 104 ملايين دينار، أي انخفضت بنحو 1,2٪ مقارنة بنحو 105,3 ملايين دينار في يناير. وارتفعت مساهمتها في قيمة التداولات العقارية إلى نحو 36,6٪ مقارنة بما نسبته 29,4٪ في يناير. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 56,7 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات فبراير 2020 أعلى بنحو 83,6٪ عن متوسط آخر 12 شهراً، وبلغ عدد صفقاته 18 صفقة مقارنة بـ 19 صفقة ليناير، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة ليناير نحو 5,8 ملايين دينار مقارنة بمعدل يناير والبالغ نحو 5,5 ملايين دينار، أي بارتفاع 4,3٪.

إلى جميع عملائنا

مكالمات غير محدودة مجاناً

لجميع شبكات الاتصالات المحلية

سري هذا العرض من 22 مارس إلى 20 أبريل

إلى جميع عملائنا

يوميًا

5GB مجاناً

لتفعيل اليوم، حمل تطبيق mystc أو أرسل 85 إلى 567

وكالات التصنيف عن آثار «كورونا»: أسوأ كارثة طبيعية أثرت على الأسواق

حدة من الانكماش العالمية السابقة التي شهدناها مطلع التسعينات وفي 2001. وأضاف كولتون: لقد قلصنا إلى النصف توقعاتنا للنمو العالمي من 2,5٪ في تقرير النظرة المستقبلية العالمية لشهر ديسمبر 2019 إلى 1,3٪ فقط في 2020. وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2020 سيكون أقل بنحو 850 مليار دولار عن التوقعات السابقة.

الثانية، لأنه لم يتجاوز 4,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019. وكانت وكالة بلومبيرغ الإخبارية قد توقع مطلع مارس ارتفاع عجز الميزانية الفيدرالية لعام 2020 بنسبة 4,9٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن من المرجح أن يكون ذلك التقدير منخفضاً جداً. من ناحية أخرى، قالت وكالة فيتش للتصنيف

الثانية، لأنه لم يتجاوز 4,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019. وكانت وكالة بلومبيرغ الإخبارية قد توقع مطلع مارس ارتفاع عجز الميزانية الفيدرالية لعام 2020 بنسبة 4,9٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن من المرجح أن يكون ذلك التقدير منخفضاً جداً. من ناحية أخرى، قالت وكالة فيتش للتصنيف

K-PAK®

الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف

(ش.م.ك)

إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يود مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف ش.م.ك دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والمزمع انعقادها يوم الاثنين الموافق 2020/3/30 في تمام الساعة 12:00 ظهراً بمقر الشركة الكائن في صباحان الجنوبي قطعة (8) شارع (82) قسيمة (69) وذلك لمناقشة البنود الواردة على جدول الأعمال.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين في الحضور مراجعة مقر الشركة الكائن في صباحان الصناعية ق 8 - ش 82 - قسيمة 69 - تلفون: 24721124.

وذلك لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور بعمود أقصاه نهاية يوم 2020/3/29 وذلك خلال أيام وساعات الدوام الرسمية من السبت إلى الأربعاء من الساعة 8:00 صباحاً حتى 4:00 عصرًا، ماعداً يوم الخميس من 8:00 صباحاً حتى 2:00 عصرًا.

والله ولي التوفيق

مجلس الإدارة

رأي عقاري

هل هو الوقت المناسب لشراء عقار في بريطانيا؟

م. أيوب عبدالوهاب الصغار

كثير من الاستفسارات وجهت لي بعد أن هوى الجنه الإستراتيجي لأدنى مستوى له في آخر 35 سنة.. هل هو الوقت المناسب لشراء العقار في بريطانيا أم الانتظار مزيداً من الوقت أفضل؟ هل يقدم المستثمرون على الإقبال نحو تطوير المشاريع العقارية وتوجيه محافظهم أم التريث أفضل؟ الجواب عن هذا السؤال يعتمد في البداية على تحليل الوضع القائم بالملكة المتحدة، وما للمفاتيح المؤثرة على ميزان العملة والنقد، قبل أن تواجه العالم بأسره أحد أقوى العوامل التي عصفت باقتصاديات العالم أجمع ألا وهو وباء فيروس كورونا المستجد كانت تواجه المملكة المتحدة أحد الملفات المهمة وهو خروجها من الاتحاد الأوروبي والاتفاقيات البديلة مع الدول الجوار التي أوقفت تدفق الكثير من الاستثمارات إليها، بل ساهمت بخروج كبريات المصارف والشركات العالمية إلى أماكن أخرى كبرلين وبروكسل عوضاً عن العاصمة لندن وهو ملف شائك جداً ومجهول المستقبل والآثار، ما تواجهه اليوم المملكة المتحدة من هذه الملفات وغيرها من التوابع الاقتصادية ليست بالأمر الهين ليكون هبوط العملة الأمر المغربي للاستثمار فتحتة نحوه، يجب أن نعرف قبل الشروع بتحليل الأمور لتسهيل الإجابة عن السؤال والمتلقي ومساعدته بقدر المستطاع في اتخاذ قراره أن نقف أنه لا توجد جهة معينة مهما كان مستوى احترافيتها وأمانتها المهنية بأن تستطيع التنبؤ بما سيحصل في قادم الأيام بخصوص الوضع العقاري والاقتصادي وكذلك على صعيد العملة.

تنقسم الإجابة عن هذا السؤال إلى شقين، الأول ينحصر على الفئة المتطلعة لتملك سكن خاص وموطء قدم لها ببريطانيا سواء أكان بيتاً أو شقة حسب رغبة المشتري، والشق الثاني عبارة عن مستثمرين يتطلعون إلى التطوير العقاري أو المضاربة بالعقارات الجاهزة سواء أكانوا أشخاصاً أو صناديق استثمارية أو غيرها.

الشق الأول الأسهل اتخاذاً للقرار بحكم انخفاض العملة وفترة مدة الاستثمار عادة ما تكون طويلة بين 15 و25 سنة أو الاحتفاظ لمدة أطول وهي تعتبر عقارياً مدة آمنة لتقلبات السوق وانداداً ما تم تسجيل تجارب فاشلة بالأرقام عقارياً لهذه المدة في بريطانيا، فعلى من يملك رغبة بتملك سكن أن يقبل على الشراء لأنها تعتبر فرصة لانخفاض سعر العملة ومعدل الفائدة أيضاً بالبنوك.

أم بالنسبة للشق الثاني فيعتبر قراره صعباً جداً ومجازفة قد تكون غير محسوبة إما أن تصنعك مليونيراً جديداً بعالم رجال الأعمال أو تنهي قصتك السريعة بعالم المال والأعمال وتسجيل قصة حزينة وخسارة فادحة على المحفظة التي تديرها، فلا يوجد مؤشر حقيقي يدفع الصناديق العقارية والاستثمارية بالتوجه قدماً للتطوير وانخفاض العقارات الفارغة بلندن تصيب المحافظ بتردد أكثر على الإقبال، اندعام الرؤية المستقبلية لوضع العقارات البريطانية يجعل الشق الثاني في حيرة من أمره وعادة ما يتجهون إلى الخيار الأسلم وهو التريث.

هذه رؤيتي المتواضعة وخبرتي البسيطة بالملكة المتحدة.. هذا والله أعلم.